

نشرة المحرافة اليومية



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: 2019-12-24

خبراء قانونيون لـ الجريدة. : كثرة التشريعات أربكت القضاء

09-08 +



**الغريب: العدالة
البليئة ظلم ونصوصنا
التشريعية متقدمة
على الكفاءة البشرية**



**الظفيري: يجب تعيين
موظفي المحاكم وفق
الخبرة والكفاءة لا
الواسطة**



**العنزي: عدد القضاة
الكويتيين لا يكفي رغم
كثرة التعيينات ولا يمكن
الاستغناء عن الأجانب**



**الكندري: يجب الخروج
من ثوب التفكير المصري
للتقاضي والانفتاح على
التكنولوجيا**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	9-8-1	4305

خبراء قانونيون الجريدة: كثرة التشريعات أربكت القضاء

أكدوا في حلقة نقاشية صعوبة الاستغناء عن العنصر الأجنبي في القضاء رغم دعوات التكويت

والخاص أمام المحكمة الدستورية والتمييز « حسين العزيب. وتضمنت الحلقة ثلاثة محاور، تمثلت في مدى حاجة منظومة القضاء إلى إعادة نظر، وهل ساهمت القوانين الصادرة خلال السنوات العشر الأخيرة في تنظيم المقام أم لا؟ ومدى كفاية عدد القضاة الكويتيين للفصل في القضايا... وفيما يلي التفاصيل:

تجاه ذلك خلال حلقة نقاشية نظمها « الجريدة». عن ظاهرة تآكل الفصل في العداوى، خصوصا بعد صدور القانون الكويتية. أسناد القانون الجزائي، في فصل الكندي، ووكيل محكمة التمييز رئيس الإدارة العامة لتنفيذ السوابق استنصار أئمة ومدير إدارة كتاب المحكمة الكلية والخدمات السابق حمود الظفيري.

أكد عدد من الخبراء القانونيين أن كثرة التشريعات الموجهة في ظل العنصر الأجنبي، وكما ذكرنا سابقا، تعيد بنا، تمثل أساسا مهمة في تعطيل الفصل في العداوى المنظورة أمام الدوائر القضائية، ومن ثم تراكم تلك القضايا في أروقة المحاكم، مشيرين إلى أن ثقافة الشعب جزء من الأزمة.



محكمة التمييز
محكمة الاستئناف
للحكمة الكلية
النيابة العامة

معية، ومن ثم تضييق الخناق القضائية في هذه الحالة. **تدابير طمينة** أكد عدد من الخبراء القانونيين أن كثرة التشريعات الموجهة في ظل العنصر الأجنبي، وكما ذكرنا سابقا، تعيد بنا، تمثل أساسا مهمة في تعطيل الفصل في العداوى المنظورة أمام الدوائر القضائية، ومن ثم تراكم تلك القضايا في أروقة المحاكم، مشيرين إلى أن ثقافة الشعب جزء من الأزمة.

بطء المنظومة القضائية وأكد د. العنزي في هذه المسيرة ليس فقط لتعدد القوانين، وإنما أيضا لتعدد القوانين التي يخلفها قانون اليوم عما كانت عليه قبل 10 سنوات، حيث عدت 10 سنوات لإعطاء الأوصاف والخصومة والندد فيها أموراً عادية راسية لدى كثير من القضاة.

الظواهر القانونية وذكر العزيب أن الواقع لدينا يشهد إلى أن النصوص مقدمة أم في العادة الشريعة، لذلك نجد هذه النصوص الضالعة في العنصر الأجنبي، إضافة إلى ما ذكره د. العزيب، وهو أن بعض القوانين التي صدرت في السنوات الأخيرة، وبخاصة في القوانين المتعلقة بالعمالة الوافدة، قد أربكت القضاة في الفصل في القضايا.

كتاب، وهم من يستلمون من جميع أمانة السر والمحاكم، وتلقت إلى أن ذلك يحدث من المحكمة الدستورية في دول الاستئناف والتمييز، فموسمنا أن الظاهر موزع على دور، والواقع أننا نلاحظ على السانق في السانق خالوا مستشعرين المسؤولية، لكن الموقف حاليا لا يهيم سوى الربط وقرب مكان عمله من مقر عمله.

مسؤولية قانونية وأضاف الظفيري أن متدوني الإعراب يوزعون على محتلف الإعراب، فمقد بعضهم محتلف احتاط حقيقة مثل العديلية والقياسية وغيرهما، ويحتد شارح هذه السانق لأول مرة، أما مقارن 30 صفة يومية، أما الثانية بعد ما يعادل 10 صفة استوعبا، وشاركنا سابقا الإجراء مع أن السانق تكتن حكمة الفصل أيضا مستشعرين المسؤولية، لكن الموقف حاليا لا يهيم سوى الربط وقرب مكان عمله من مقر عمله.

تضعها عائقا أمام العامل الذي يلجأ به ذلك إلى المحكمة التي تتجده دورها إلى القضاء في هذا الصدد، وهو أن بعض القوانين التي صدرت في السنوات الأخيرة، وبخاصة في القوانين المتعلقة بالعمالة الوافدة، قد أربكت القضاة في الفصل في القضايا.

الإجراءات الإدارية أكد عدد من الخبراء القانونيين أن كثرة التشريعات الموجهة في ظل العنصر الأجنبي، وكما ذكرنا سابقا، تعيد بنا، تمثل أساسا مهمة في تعطيل الفصل في العداوى المنظورة أمام الدوائر القضائية، ومن ثم تراكم تلك القضايا في أروقة المحاكم، مشيرين إلى أن ثقافة الشعب جزء من الأزمة.

إجراءات طولية وأكد عدد من الخبراء القانونيين أن كثرة التشريعات الموجهة في ظل العنصر الأجنبي، وكما ذكرنا سابقا، تعيد بنا، تمثل أساسا مهمة في تعطيل الفصل في العداوى المنظورة أمام الدوائر القضائية، ومن ثم تراكم تلك القضايا في أروقة المحاكم، مشيرين إلى أن ثقافة الشعب جزء من الأزمة.

بالنسبة للفصل، وقد صدر حكم من 20 عاما أهاب بالمتشرع تعديل ذلك الحكم، ونحن اليوم نرى أنها من حيث المبدأ، وهو أن بعض القوانين التي صدرت في السنوات الأخيرة، وبخاصة في القوانين المتعلقة بالعمالة الوافدة، قد أربكت القضاة في الفصل في القضايا.

أزمة الإعلان وأكد عدد من الخبراء القانونيين أن كثرة التشريعات الموجهة في ظل العنصر الأجنبي، وكما ذكرنا سابقا، تعيد بنا، تمثل أساسا مهمة في تعطيل الفصل في العداوى المنظورة أمام الدوائر القضائية، ومن ثم تراكم تلك القضايا في أروقة المحاكم، مشيرين إلى أن ثقافة الشعب جزء من الأزمة.

العزيب: تقارير مجلس القضاء غير مفصلة

قال المستشار أئمة العزيب في المجلس الأعلى للقضاء، إن تقاريره السنوية لا توضح الصورة الحقيقية للقضاء، ولا تعكس حجم القضايا التي تتعامل معها المحاكم، مشيراً إلى أن هذه التقارير لا توضح حجم القضايا التي تتعامل معها المحاكم، ولا تعكس حجم القضايا التي تتعامل معها المحاكم، ولا تعكس حجم القضايا التي تتعامل معها المحاكم.

وجود المحاكم لإرساء العدالة بين الناس ويجب أن تكون أعمالها غير سرية

ضرورة تثقيف المجتمع بعدم الذهاب إلى القضاء في كل صغيرة وكبيرة واحترام بنائى المحكمة الدستورية والتمييز يضمن سرعة الفصل في القضايا على القضاء أن يطور نفسه بنفسه... وتعديل قانون التصالح بين المتخاصمين ضرورة الإعلان الإلكتروني وسيلة لتبسيط مشاكل الإعلان القضائي

العدلي: تقارير مجلس القضاء غير مفصلة

قال المستشار أئمة العزيب في المجلس الأعلى للقضاء، إن تقاريره السنوية لا توضح الصورة الحقيقية للقضاء، ولا تعكس حجم القضايا التي تتعامل معها المحاكم، مشيراً إلى أن هذه التقارير لا توضح حجم القضايا التي تتعامل معها المحاكم، ولا تعكس حجم القضايا التي تتعامل معها المحاكم.

ضرورة تثقيف المجتمع بعدم الذهاب إلى القضاء في كل صغيرة وكبيرة واحترام بنائى المحكمة الدستورية والتمييز يضمن سرعة الفصل في القضايا على القضاء أن يطور نفسه بنفسه... وتعديل قانون التصالح بين المتخاصمين ضرورة الإعلان الإلكتروني وسيلة لتبسيط مشاكل الإعلان القضائي

أكد عدد من الخبراء القانونيين أن كثرة التشريعات الموجهة في ظل العنصر الأجنبي، وكما ذكرنا سابقا، تعيد بنا، تمثل أساسا مهمة في تعطيل الفصل في العداوى المنظورة أمام الدوائر القضائية، ومن ثم تراكم تلك القضايا في أروقة المحاكم، مشيرين إلى أن ثقافة الشعب جزء من الأزمة.

331 ألف دينار حصيلة بيع عقارين سكنيين في «العدل»

انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتُمد، إضافة الى المصروفات ورسوم التسجيل.

وكانت وزارة العدل قد أقامت خلال شهر نوفمبر ما يقارب 4 مزادات عقارية عرض من خلالها 21 قطعة أرض وعقارات متنوعة بين سكنية وتجارية واستثمارية وزراعية، وتم بيع نحو 7 عقارات بقيمة 3 ملايين دينار. وشهدت بعض المزادات احتدام المنافسة بين المزايدين، في حين شهدت المزادات الأخرى عزوفا كبيرا، مما أدى الى تأجيل بيع العقارات المعروضة الى أجل غير مسمى.

● سند الشمري

نظمت وزارة العدل، أمس، مزادا لبيع عقارين سكنيين، إذ بلغ المبلغ الإجمالي للبيع 331 ألف دينار، أي بزيادة قدرها 5 في المئة عن السعر الابتدائي، وبلغ السعر الابتدائي 315 ألفا.

وشهد المزاد بيع عقار في محافظة الجهاد بمنطقة العيون مساحته 297 مترا مربعا يطل على شارع واحد وسكة خلفية، بسعر 170 ألف دينار، أي بزيادة قدرها 5 في المئة تقريبا، حيث بلغ السعر الابتدائي له 162 ألفا.

في حين تم بيع عقار سكني بمنطقة الصليبيخات مساحته 300 متر يطل على شارع واحد بسعر 161 ألف دينار، حيث بلغ السعر الابتدائي 153 ألفا، أي بزيادة نسبتها 5.2 في المئة.

وتشترط وزارة العدل للمشاركة في المزاد سداد خمس ثمن العقار على الأقل بموجب شيك مصدق أو بموجب خطاب بنكي لمصلحة إدارة التنفيذ بوزارة العدل، ويجب على من يعتمد عطاءه القاضي أن يودع حال

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	11	4305

متخصّصان يحذّران عبر **القيس**: الفراغ وغياب الوعي وراء زيادتها



6364

جريمة أحداث خلال 3 سنوات

يقع مؤشر أرقام قضايا جرائم الأحداث في البلاد ناقوس الخطر، لما يبنى به من تحوّل تلك الجنح إلى ظاهرة، ما يحتاج وقفة جادة، خصوصاً أن إحصائية بوزارة العدل كشفت زيادة عددها إلى 6 آلاف قضية خلال 3 سنوات ونصف السنة. وصدت إحصائية صادرة عن إدارة الاحصاء والبحوث التابعة لوزارة العدل خلال الفترة من 1 يناير 2016 إلى 31 يونيو 2019، نحو 6364 قضية جنح أحداث نظرتها المحاكم، تتعدد ما بين مشاجرات دامية وعنيفة وسرقات ومخدرات واستهتار، ورعونة.

القيس سألت متخصصين عن أسباب تلك وقوع الأحداث في تلك القضايا فبينوا أن أبرزها التفكك الأسري والإهمال وانتشار ظاهرة العنف بكثرة، انطلاقاً من المدارس، ووصولاً إلى المنازل مع عدم وجود مشاريع لملء وقت الفراغ.

حمد السلامة

لخص استاذ علم النفس الجنائي في جامعة الكويت دلال العلي أسباب زيادة جنح الأحداث في الفراغ الفكري الذي يعيشه المجتمع ككل والأحداث بشكل خاص.

وقال العلي لـ **القيس** «إن ضعف النظام التعليمي وقلة المؤسسات الرياضية والمؤسسات التي تسمح للشباب بتحقيق ذاتهم وشغل وقتهم خلقت أجيالاً معرضة للانخراط في الجريمة»، مبيّناً أن «تطوير التعليم سيجعلنا نخلق السجون، فهناك أجيال غير منتجة وغير سعيدة في حياتها، والحل هو إعادة إحياء المجتمع المدني وتطوير الجانب التعليمي».

ضعف الرقابة

وعن أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع جرائم جنح الأحداث، قالت الامينة العامة المساعدة في جمعية حقوق الانسان المحامية اطياب الشطي «إن ضعف الرقابة الاسرية هو الذي يشكّل سلوك الحدث وبيئته الطبيعية؛ فهناك بعض اولياء الامور يهملون اطفالهم ويتركونهم للخدم»، واضافت الشطي لـ **القيس** «إن ضعف الرقابة المدرسية يعد سبباً أيضاً فالمؤسسة التعليمية بالتشقين الحكومي والخاص هي التي تؤثر في سلوك الحدث الاجتماعي»، مستغربة «عدم قيام بعض اقسام الاختصاصيين الاجتماعيين في المدارس، حيث اصبحت شبه مهجورة».

العلي: تطوير التعليم وزيادة المرافق الرياضية

الشطي: بعض البرامج والأعمال الفنية تشجّع العنف

قصور إعلامي

وذكرت أن «قصور وسائل الاعلام بكل اشكالها يسهم في تلك المشكلة، لما للاعلام من تاثير هائل في تشكيل الوعي المجتمعي للفر، وله دور كبير في معالجة ظاهرة جرائم الأحداث».

ولفتت الشطي إلى أن «هناك أيضاً برامج واعمالاً فنية تمجد ظاهرة العنف، وتجعل من يرتكب الجرائم بمنزلة بطل يقدر به، ناهيك عن غياب البرامج الدينية التي تزرع في نفوس الأحداث منذ ظاهرة العنف».

وأشارت إلى أن «القانون تكفل بوضع التدابير والعقوبات الملائمة لعلاج هذه الظاهرة، إلا أن هذا لا يكفي، حيث إن العلاج الصحيح يجب أن يبدأ من الأسرة والمدرسة والإعلام، والمؤسسات الدينية».

حلول «العدل» لظاهرة جرائم جنح الأحداث

- 1- تركيز الجهات المعنية لوضع تدابير وقائية من الجرائم والانحراف
- 2- زرع الأسرة القيم الدينية والاجتماعية في نفوس الأبناء
- 3- توعية الآباء بالأساليب التربوية والنفسية
- 4- اهتمام المدارس بالطلبة وتنمية مواهبهم
- 5- تنظيم دورات للمدرسين للتفاعل الاجتماعي مع الطلبة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	7	16675

جلسة مجلس الأمة اليوم مفتوحة على احتمالات التصعيد

اللقاء الأول بين السلطتين... ساخن؟



الرئيس الغانم يتحدث للصحافيين أسس

المجلس يستأنف جلساته اليوم

بتلاوة مرسوم تشكيل الحكومة وقسم الوزراء

جلسة برلمانية خاصة في 9 يناير

لمناقشة حادث دهس السبيعي



11 نائباً: شوارع الكويت تحولت طرقات للموت

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تسلمه طلباً مقدماً من عدد من النواب بعقد جلسة خاصة في التاسع من يناير المقبل لمناقشة حادث الدهس الذي تعرض له المغفور له سعد السبيعي، وكل ما يرتبط بذلك من تفاصيل.

وقال الغانم، في تصريح للصحافيين أسس، إن «الطلب يمثل الأركان الدستورية والأناحية، وسيتم تخصيص الجلسة ما لم يتم اتفاق بين مقدمي الطلب مع أعضاء مجلس الأمة أن تكون المناقشة على هامش جلسة أو تخصيص جزء من إحدى الجلسات».

على صعيد متصل ذكر الغانم أن مجلس الأمة سيستأنف جلساته اليوم وغداً بتلاوة الأوامر الأميرية والراسم الخاصة بتشكيل الوزارة، ثم أداء الوزراء من غير أعضاء مجلس الأمة اليمين الدستورية حسب نص المادة (91) من الدستور.

وكان المغفور له السبيعي تعرض لحادث دهس على جسر جابر أثناء ممارسته هواية رياضة الدراجات الهوائية.

والنواب الذين تقدموا بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة القضية يوم الخميس التاسع من يناير المقبل، هم الدكتور عبدالكريم

الصادر بشأن الخيراء والأثار المترتبة عليه، ومنها أن 560 مواطناً فقدوا وولائفهم.

وقال الحجرف لـ «الوأي»: «إننا نؤيد لجنة تحقيق برلمانية للبحث في أسباب وفاة المواطن أحمد الظفيري، شديداً على ضرورة كشف الحقيقة كاملة، لأن ما حدث للظفيري أمر خطير ولا يمكن السكوت عنه».

وقال مراقب مجلس الأمة النائب نايف المراد لـ «الوأي»: «هما كانت الطلبات والاعتراضات سيتم التعامل معها وفق اللائحة ولا نجرع مما يقدم نائب الدستور، موضحاً أنه يحق لكل نائب تقديم ما يراه، والمجلس يدرس ما قدم لاحقاً، متوقعاً أن تخضع الأمور في الجلسة وفق اللائحة».

وتوقع النائب صالح عاشور في تصريح لـ «الوأي» أن ينسحب عدد من النواب من القاعة، وأنه في حال تقديم استجواب لرئيس الوزراء فسيتم التعامل معه وفق الأطر الدستورية.

وذكر عاشور أنه بخصوص الطلبات المقدمة على جدول أعمال الجلسة وهي عديدة ومتنوعة من حيث المضمون، فسيتم التعامل معها وفق التسلسل وسيتم التصويت عليها والرائ سيكون لنواب الأمة في الية التعامل.

وتوقع مصادر نيابية لـ «الوأي» أن يتم رفض طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في ملف تزوير الجنسية، أو تكليف لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية بالتحقيق وفق الطلب المقدم من النائب الدكتور بدر الملا.

ورات المصادر أن لجنة التحقيق في وفاة الظفيري مستحقة، وهناك شبهة إجماع على الطلبين المقدمين، وينسحب الأمر على تخصيص ساعتين لمناقشة الحكم بشأن إدارة الخيراء والأثار المترتبة عليه، وفي المقابل هناك من يرى أن الحكم لا يجب تداوله ويفضل إيجاد حل بالتوافق مع الحكومة، ومن ضمن الطلبات المقدمة أيضاً طلب مقدم من قبل عدد من النواب بشأن حوض اللجنة التشريعية البرلمانية على تجهيز تقريرها بشأن العفو العام خلال سبوعين، لافتة إلى أنه لا يوجد توافق نيابي على الطلب.

الذي أعده بشأن مصروفات التسليح وادرج برسالة واردة في جلسة المجلس اليوم، سيتم متابعة سير وزارة الدفاع في إجراءات شراء تجهيزات عسكرية من دون توفير اعتماد مالي في الميزانية بخولها بذلك إضافة إلى عدم صدور قانون الميزانية الاستثنائية للتسليح بعد.

وأضاف: سارت وزارة الدفاع بإجراءاتها نحو شراء طائرات عمودية (هليكوبتر) من طراز Caracal من دون توفير اعتماد مالي في الميزانية المقررة من قبل مجلس الأمة، ولم يصدر حينها قانون التسليح الممول من الاحتياطي العام، حيث قامت الوزارة بـ (استدراج العروض - دراسة العطاءات - الموافقة على ترسية العقد ومن ثم زيادة قيمته بعد شهرين بـ 21 في المئة) من دون أي غطاء مالي وتجاوزات للإدرات المعنية بالوزارة التي سارت في الصفقة (لجان الوزراء المنوط بها قانوناً القيام بهذه الأعمال).

وأشار إلى أن «اللجان المختصة خالفت الإدارات المعنية وحاولت الالتفاف عليها أسجانية لطلب أحد قياديين الوزارة، حيث كانت البداية استدراج العروض المالية والغنية لـ 3 شركات (فرنسية - أمريكية - إيطالية) عبر قطاع التجهيز الخارجي دون موافقة لجنة مناقصات الوزارة، وبعد سنة وافقت تلك اللجنة على ما قام به قطاع التجهيز، إلا أنها استبعدت الشركة الإيطالية دون مبررات كافية».

وأضاف العبدساني «أن الترسية كانت على النحو التالي: بتاريخ 18 أكتوبر 2015، وافقت (لجنة مناقصات الوزارة) بموجب مذكرة ترمير بترسية العقد على الشركة الفرنسية

بقيمة 883 مليون يورو، رغم أن كشف تفريع العطاءات كان خالياً من تدوين أسعار العروض المقدمة من الشركتين، ويتاريخ 30 ديسمبر 2015، قررت اللجنة بالموافقة على تعديل القيمة الإجمالية للصفقة لتجاوز الـ 1 مليار يورو بسبب قبول الوزارة لتخيارات إضافية على العقد قدمتها الشركة الفائزة، وكل ذلك تم دون توفير اعتماد مالي في الميزانية المقررة من قبل مجلس الأمة، ولم يصدر حينها قانون التسليح الممول من الاحتياطي العام».

وفي سياق أجواء جلسة اليوم، أكد النائب مبارك الحجرف موافقته على تخصيص ساعتين لمناقشة الحكم

| كتب فرحان الشمري ووليد العولان |

أعاد الطلب الذي قدمه النائب الحميدي السبيعي ونواب آخرون للبحث في جلسة اليوم بشأن التجاوزات والمخالفات في صفقة مروحات «كاراكال» إلى الأذهان الصفقة وتفصيلها وما شابهها من علامات استفهام.

وقالت مصادر نيابية لـ «الوأي» إن هناك مخالفات سجلت على الصفقة التي كانت وفقاً لأكثر من مرحلة، وأن هناك عمولات لم يتم التحقق منها، خصوصاً بعدما أصبح عدد الطائرات 30، فيما تم التعاقد في المرحلة الأولى على شراء 24 طائرة للجيش، ثم زاد العدد إلى 30 بالاتفاق مع الحرس الوطني.

وتستأنف السلطان التشريعية والتنفيذية عقد أولى جلساتها في مجلس الأمة اليوم بعد انقطاع لفترة ليست قصيرة، على خلفية استقالة حكومة رئيس مجلس الوزراء السابق سمو الشيخ جابر المبارك، وفيما صاحب التشكيل الحكومي الجديد أولى حكومات رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد الكثير من الاهتمام والتركيب، على خلفية المهمة الرئيسية المسندة إليها بمكافحة الفساد ومحاربة المفسدين، لم تخل الإراء في هذا التشكيل من اعتراض هذا أو هناك.

وعلى سؤال قسم عدد من الحكومات أمام البرلمان، قد تسير جلسة اليوم بصخب، وقد يصاحب هذا القسم استجابات واحتجاجات، وما بين هذا وذاك، قد يصح جدول الأعمال في حال فتح بند ما يستجد من الأعمال على عدد من الطلبات النيابية التي قد تأخذ منحى جديداً وسياسياً كقانون العفو العام، كما أدرج على جدول أعمال الجلسة

مناقشة طلب وزير الدفاع السابق عرض ما توصل إليه من نتائج في التحقيق بقضية صندوق الجيوش، وكذلك الرسالة الواردة من النائب رياض العبدساني بخصوص بعض صفقات التسليح، مصحوبة بما أعلنه النائب السبيعي عن نيته تقديم طلب لمناقشة المخالفات المالية والإدارية لصفقة شراء طائرات «الكاراكال».

وأكد العبدساني أنه في التقرير

الفضل: دمج اللجان لحد من ظاهرة فقد النصاب

أعلن النائب أحمد الفضل لـ «الوأي»، أنه نظراً لضعف توافق نصاب اللجان، سيقدم طلب دمج لجنتي تحسين بيئة الأعمال والشباب والرياضة في لجنة واحدة، لافتاً إلى أن هذه الخطوة إذا ما عممت على عدد من اللجان فإن من شأنها الحد من ظاهرة فقدان النصاب.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	4	14734

النيابة لم توجه الاتهام حتى ترفع اللجنة تقريرها الحكومة تدعم كشف حقيقة وفاة الظفيري

وأوضحت المصادر الأمنية لـ "السياسة" أن اللجنة استدعت الطبيب الذي عالج الضحية في مستشفى العدان واستمعت إلى أقوله بالإضافة إلى أكثر من شاهد في نظارة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالإضافة إلى المقيم المصري وكل من له علاقة بالقضية بالإضافة إلى الاستعانة بكاميرات المراقبة ودفاتر الاموال حتى يتسنى الاطلاع بشكل كامل واتخاذ جميع الاجراءات القانونية حيال المتجاوزين عن القانون مؤكدة في الوقت ذاته أن النيابة العامة لم توجه الاتهام حتى تنتهي لجنة التحقيق من أعمالها ورفع تقريرها في القضية إلى النيابة العامة.

وبينت المصادر أن أسرة الضحية تنتظر انتهاء لجنة التحقيق حتى يتسلموا جثة الضحية ليتم بعدها اجراء مراسم تشييعه ودفنه. ومن جهته اعرب الديوان الوطني لحقوق الانسان الكويتي عن اشد الالم والقلق ازاء حادثة وفاة المواطن احمد الظفيري مثمنا قرار وزير الداخلية انس الصالح بسرعة تشكيل لجنة تحقيق مستقلة.

واكد الديوان الوطني لحقوق الانسان في بيان له أمس أنه "انطلاقا من مهامه بموجب قانون انشائه وعلى رأسها تعزيز وحماية حقوق الانسان أنه سوف يتابع هذه القضية".



■ الفقيه احمد الظفيري

■ كتب - منيف نايف:

أعلن الناطق الرسمي للحكومة طارق المرزم أن الحكومة تقف مع أي خطوه من شأنها كشف حقيقة وفاة المغفور له احمد الظفيري.

وقال المرزم في تصريح صحفي عقب تقديم عدد من اعضاء مجلس الامة طلبات بتشكيل لجنة تحقيق في حادثة وفاة الظفيري: إن الحكومة ترحب بأي خطوة تكشف ملبسات هذه الحادثة، حيث شكل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية انس الصالح لجنة في وقت سابق برئاسة

مدير عام الادارة العامة للتحقيقات تضم أعضاء من كليتي الحقوق والطب بجامعة الكويت وبأشرت عملها، كما حرصت الحكومة على عدم الاخلال باجراءات السلطة القضائية بشأن هذه القضية لكونها منظوره حاليا أمام النيابة العامة.

من جهة أخرى أوضحت مصادر أمنية، أن لجنة التحقيق المشكلة من قبل وزير الداخلية انس الصالح بأشرت عملها وتحقيقاتها مع الشهود وضباط الواقعة والافراد وكل من له صلة بالقضية على ان تنتهي من التحقيقات خلال يومين وذلك بعد الاطلاع على التقارير الطبية والشرعية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	8	18226

فصل الشؤون المالية والإدارية والإدارات المنفذة للمشاريع والعقود

«الميزانيات» تدعو لإعادة هيكلة وزارة العدل



الوزارة تعاني من ضعف في إجراءات تحصيل الإيرادات... والتعاقد



جانب من اجتماع لجنة الميزانيات أمس

أعلن رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبد الصمد أن وزارة العدل تعاني من ضعف في إجراءات تحصيل الإيرادات الخاصة بالغرامات الجزائية، حيث تبين للجنة أن 18 مليون دينار لم تحصل خلال الفترة من 2004 حتى 2019 بالمخالفة لقانون تحصيل الرسوم القضائية، وقواعد تنفيذ الميزانية، منها نحو 7 ملايين دينار تخص أشخاصاً غادروا البلاد، بالإضافة للرسوم القضائية والتي تبين للجنة بأن نحو 4 ملايين دينار لم تحصل خلال الـ 29 سنة الماضية. وأكدت اللجنة، التي ناقشت الحساب الختامي للوزارة عن السنة المالية المنتهية 2018/ 2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها،

سجل جهاز المراقبين الماليين أكثر من ملاحظة بهذا الشأن، كعدم تطابق مدة الكفالة مع المدد المحددة بالعقد، والتأخر في سداد الدفعات لبعض العقود وعدم ارسال بعض العقود إلى «الفتوى والتشريع» بلغ عددها 24 عقداً.

في الوزارة، وفقاً لما ورد في تقارير الجهات الرقابية، حيث أورد تقرير ديوان المحاسبة أن الجهة قامت بتمديد الفترة الزمنية لإنجاز أحد المشاريع، مما نتج عنه إعفاء المقاول من غرامة التأخير المستحقة والبالغة 10 آلاف دينار يومياً، كما

الشؤون المالية والإدارية والإدارات المنفذة للمشاريع والعقود الخاصة بالشؤون القضائية عن الوزارة، تحقيقاً لمبدأ الشفافية وعدم شيوع المسؤولية بينهما. ولفت أن اللجنة لاحظت أيضاً وجود خلل في إجراءات التعاقد

ضرورة ضبط إجراءات التحصيل عن طريق تدعيم نظم الرقابة الداخلية، بما يكفل تحصيل تلك الإيرادات، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة للحفاظ على المال العام. وقال عبد الصمد إن اللجنة ارتأت ضرورة إعادة هيكلة الوزارة بفصل

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	4	14734

انتقاد نيابي لمذكرة التفاهم بين الكويت ومصر... لمكافحة الفساد

انتقد عدد من النواب توقيع الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» مذكرة تفاهم مع هيئة الرقابة الإدارية المصرية. ووجه النائب عبدالله الكندري سؤالاً برلمانياً إلى وزير العدل المستشار الدكتور فهد العفاسي حول توقيع المذكرة، متسائلاً عن ترتيب كل من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية بمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

وأضاف: هل تمت مراعاة ترتيب دولة الكويت بالمقارنة مع جمهورية مصر العربية في معايير اختيار النموذج المصري لتوقيع مذكرة التفاهم معه؟

واستفسر عن أسباب اختيار النموذج المصري في الرقابة ومكافحة الفساد دون النماذج العربية الأخرى الأفضل في التصنيفات، وعن محاور مذكرة التفاهم التي تم توقيعها.

من جهته، خاطب النائب صالح عاشور وزير العدل الدكتور العفاسي والمستشار عبدالرحمن النمش بقوله «إن مؤشر الفساد في الكويت 78 وفي جمهورية مصر العربية 105 حسب المعايير الدولية والشفافية، فكيف تتم الاستعانة بهم وبخبراتهم؟».

ورأى النائب خالد العتيبي أن توقيع هيئة مكافحة الفساد مذكرة تفاهم مع هيئة الرقابة المصرية «بمثابة تمثيل حقيقي لسياسة الهرم المقلوب التي تنتهجها الحكومة في تعاملها مع الملفات، واستمرار لسياسة الاستفزاز الذي يمارس ضد أولويات وطنية مهمة».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	4	14734

الدلال يتقصي أسباب وملابسات احتجاز الظفيري



■ محمد الدلال

■ وجه النائب محمد الدلال سوالات الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح عن الأسباب والأسس القانونية للقبض واحتجاز المواطن أحمد الظفيري (رحمه الله) من

قبل رجال الداخلية مع بيان التسلسل التاريخي لأحداث القبض والاحتجاز ؟ وهل تحصل رجال الداخلية على اذن من النيابة العامة لإجراء أعمال القبض والاحتجاز للمواطن ؟ ومن الأجهزة أو الإدارات المختصة وكذلك من الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ قرار القبض أو الاحتجاز أو التحقيق مع المواطن ، طالبا موافقاته بأسماء من تولى عملية التحقيق مع المواطن.

وتساءل الدلال : هل توجد إجراءات ملزمة على جهات التحقيقات في جميع إدارات وزارة الداخلية تكفل ضمانات الدفاع للمتهم المحتجز أو المقبوض عليه ، وهل يتم التحقيق مع المتهم بوجود مسائلة وهل تحقق ذلك بصفة خاصة للمواطن. و هل يوجد لدى إدارات التحقيق في وزارة الداخلية (مخافر + مباحث + أمن دولة + إدارات جنائية .. إلخ) اليات ونظم لمراقبة عمليات التحقيق (كاميرات - تسجيل) لضمان الشفافية والحيولة دون وقوع مشاكل أثناء التحقيق مع بيان أسباب عدم وجود تلك الاليات والنظم حاليا في إدارات وزارة الداخلية المتعلقة باحتجاز أو التحقيق مع المتهمين.

واستفسر عن إجراءات الوزارة للتحقيق والمساءلة بشأن وفاة المواطن في إحدى إدارات وزارة الداخلية مع بيان الإجراءات والأطراف المكلفة بها وخطوات الوزارة للحيولة دون تكرارها مستقبلا

وطلب بيان الإجراءات التي قامت بها الوزارة بشأن الأخذ بتوصيات التي انتهت اليها لجنة التحقيق البرلمانية المشكلة في مجلس الامة في عام 2011 بشأن وفاة المواطن محمد الميموني مع تزويده بالإجراءات والقرارات الدالة .

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	6	18226

انتهت من الاستماع إلى الضباط والأفراد والمحتجزين مع الظفيري:

النيابة في انتظار التحريات التكميلية ■ المزمع: الحكومة تساند أي خطوة لكشف الحقيقة

مبارك حبيب

محاسبة المقصرين واتخاذ العقوبات بحقهم

عدم الإخلال بإجراءات السلطة القضائية بشأن القضية

عدد من أعضاء مجلس الأمة طلبات بتشكيل لجنة تحقيق في حادثة وفاة الظفيري، إن الحكومة ترحب بأي خطوة تكشف ملابسات هذه الحادثة.

وأشار إلى أن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية انس الصالح، شكل لجنة في وقت سابق برئاسة الإدارة العامة للتحقيقات تضم كليتي الحقوق والطب بجامعة الكويت وقد باشرت التحقيق من جانبها.

وكان الصالح قد أصدر الجمعة الماضي، أوامره بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق بوفاء احمد الظفيري أثناء حجزه بإحدى الإدارات التابعة لقطاع الأمن الجنائي، وبيان ما إذا كان هناك أي تقصير من أجهزة الوزارة في هذه الواقعة منذ لحظة ضبطه إلى حين وفاته، وتقديم تقرير خلال أسبوع، كما أمر وزير الداخلية بإيقاف كل من له علاقة بالواقعة عن العمل إلى حين انتهاء التحقيقات، وفي حال ثبوت أي إخلال بالإجراءات التي اتخذت بحق المواطن المتوفى فإنه ستتم محاسبة المقصرين واتخاذ العقوبات المناسبة بحقهم.

أكد المزمع حرص الحكومة على عدم الإخلال بإجراءات السلطة القضائية بشأن هذه القضية كونها منظورة حالياً أمام النيابة العامة.

اليوم الرابع على التوالي، واصلت النيابة العامة تحقيقاتها في قضية وفاة المواطن أحمد الظفيري خلال احتجازه في مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، حيث انتهت من الاستماع إلى أقوال الشهود في القضية من «محتجزين وأفراد وضباط وأطباء»، ولا تزال بانتظار التحريات التكميلية.

وفي ما يخص مجريات القضية وما آلت إليه آخر التطورات، أبلغ مصدر مطلع **القيس** أن تحقيقات النيابة العامة تختلف عما يدور في اللجنتين المشكلتين من قبل وزير الداخلية للتحقيق في مجريات القضية، حيث إن الأمور مختلفة تماماً في إجراءات القضية أمام النيابة.

وأضاف المصدر «في ما يخص تحقيقات النيابة العامة، فإنه حتى الآن لم تتضح حقيقة الأمر»، مشيراً إلى أن الأمر كله يعتمد على تقرير الطب الشرعي الذي سيرد النيابة العامة، وهو يعتبر «المحك» لهذه القضية. ولفت المصدر إلى أن التحقيقات التي تمت مع بعض الأفراد والضباط والأطباء والمحتجزين في النظارة، كانت للاستدلال، ولم تسند الاتهامات إلى أي أحد حتى هذه اللحظة.

وفي ما يخص البلاغ الذي تقدم به ذوو المتوفى إلى النيابة العامة، أمس، قال المصدر إنه أُحيل إلى نيابة الاحمدي للتصرف والتحقيق فيه، وقد يُفتح التحقيق فيه اليوم، وهو الأمر الذي لم يتم تحديده بعد.

تحرك حكومي

إلى ذلك، أكد رئيس مركز التواصل الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزمع، أمس، أن الحكومة تتقف مع أي خطوة من شأنها كشف حقيقة ملابسات وفاة المغفور له أحمد الظفيري. وقال المزمع في تصريح صحفي عقب تقديم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	5	16675

الحبس 5 سنوات لمواطن انضم إلى «النصرة» في سورية

| كتب أحمد لازم |

إلى تنظيم محظور (جبهة
النصرة الإرهابية) والقيام بعمل
عدائي ضد دولة سورية.
وكانت محكمة الجنابات قد
أصدرت حكمها ببراءة المتهم من
التهم المسندة إليه، إلا أن النيابة
العامة طعنت على الحكم أمام
محكمة الاستئناف، التي ألغت
حكم البراءة، وأصدرت حكمها
بحبس المتهم 5 سنوات، مع
الشغل والنفاذ، إلا أن المتهم طعن
بهذا الحكم أمام محكمة التمييز،
طالباً ببراءته من التهم المسندة
إليه، بيد أن محكمة التمييز
أيدت الحكم ضده بناء على الأدلة
المرفقة بملف الدعوى.
وأسندت النيابة العامة
للمتهم انه قام بغير إذن من
حكومة الكويت، بعمل عدائي
ضد دولة سورية، بأن انضم
داخل أراضيها لتنظيم «جبهة
النصرة» المحظور التابع لتنظيم
«القاعدة»، وتدريب على حمل
وإستخدام الأسلحة والذخائر
والمفرقات، وكان من شأن ذلك
تعريض الكويت لخطر الحرب،
وقطع العلاقات السياسية مع
سورية.

قضت محكمة التمييز برئاسة
المستشار عبدالله العبدالله،
أمس، في قضية أمن دولة،
بحبس مواطن 5 سنوات مع
الشغل والنفاذ بتهمة الانضمام

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	3	14734



وزارة التعليم
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

أحكام قضائية



"الإدارية": "قدم الثانوية" لا يمنع استكمال الدراسة

■ كتب - جابر الحمود:

بشأن عدم استثناء الطالب الكويتي الذي يرغب بمواصلة تعليمه الجامعي في مصر من بند قدم الشهادة. وأكدت المحكمة أن "قرار الرفض غير مشروع لمخالفته المبادئ القانونية المستقرة وإهدار حق طالب العلم في اختيار التعليم المناسب له بما يتوافق مع قدراته ويراه ووفقاً لمصلحته، وقضت بإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن تمكين الطالب من استكمال دراسته بجامعة المنصورة، كلية التربية، وما يترتب على ذلك من آثار".

انتصرت المحكمة الإدارية لطلبة العلم، وقضت بتمكين مواطن من استكمال دراسته الجامعية رغم مرور سنتين على نيله شهادة الثانوية العامة. جاء الحكم عقب رفض الجهة الإدارية التي يعمل بها المواطن طلبه استكمال دراسته لمرور سنتين عقب حصوله عليها، في مخالفة للقرار رقم 85 لسنة 2015

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	1	18226

المتهمون متورطون في بيع شاليهات وهمية بقيمة 3 ملايين دينار "الجنايات" أرجأت قضية نصب عقاري إلى 24 فبراير

■ كتب - جابر الحمود:

واكتساب تلك الاموال مع علمهم بأنها متحصل عليها من الجريمة الموصوفة بالبند الثاني، و ذلك بان جمعوا تلك الاموال من المجني عليهم على انها استثمار في المجال العقاري بالكويت لدى الشركة التي يمتلكها المتهم "المواطن" والقائم على ادارتها متهمون آخرون بتلقي تلك الاموال في الحسابات البنكية لتلك الشركات ومساباتهم الشخصية لدى البنوك المحلية في الكويت ومركباتها و تداولها، الى جانب اجراء عمليات السحب النقدي والتمويلات الخارجية وكان ذلك بغرض تورية و اخفاء المصدر غير المشروع لتلك الاموال ومكانها وكيفية التصرف فيها. كما أسندت الى المتهمين أنهم توصلوا بطريق التدليس إلى الاستيلاء على 3 ملايين دينار وذلك باستعمالهم طرقاً احتيالية.

أرأأت محكمة الجنايات أمس قضية النصب العقاري المتهم فيها وafd محبوس ومواطن ووافد اخر هاربين بالنصب والاحتيال بقيمة 3 ملايين دينار وغسيل اموال عن طريق شركة كبرى ببيع شاليهات وهمية بالخيران الى جلسة 24 فبراير للاستعداد. واسندت النيابة العامة إلى المتهمين في القضية التي تعد من قضايا "النصب العقاري"، أنهم ارتكبوا جريمة غسل أموال بثلاثة ملايين دينار بأن تعدوا حيازة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	8	18226



حبس محامية أسبوعًا

قضت محكمة الجنح أمس بحبس محامية لمدة أسبوع، وقدرت كفالة 1000 دينار لوقف النفاذ، مع تغريمها 75 دينارًا، وإحالة الدعوى المدنية إلى الدائرة المختصة بتهمة الإساءة إلى رجل أمن ضمن شرطة قصر العدل. وكان الادعاء أسند إلى المتهمه تهمة السب والقذف بحق رجل أمن، خلال أداء عمله في المحكمة بسبب خلاف نشب بينهما، إلا ان الشاكي رأى ضرورة اللجوء للمحاكم، والمطالبة بإدانة المشكو بحقها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	5	16675

النيابة أكدت محاكمة كل من ثبت تورطه

السعودية: القتل قصاصاً لـ 5 متهمين في قضية خاشقجي

للاستئناف، ومن بعد الاستئناف ترفع الأحكام إلى المحكمة العليا. وقد رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، بصدر الحكم الابتدائي في قضية مقتل المواطن جمال خاشقجي، الذي قضى بقتل (خمسة) من المدعى عليهم قصاصاً وهم المباشرون والمشاركون في قتل المجني عليه -رحمه الله- والسجن لمدة متفاوتة بلغ إجماليها 24 عاماً لثلاثة مدعى عليهم لتسترهم على هذه الجريمة ومخالفة الأنظمة، وتبرئة ثلاثة آخرين لعدم ثبوت إدانتهم في الحق العام والحق الخاص.

وأضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أن هذا الحكم يؤكد موقف المملكة بخصوص هذه القضية الذي كان واضحاً منذ البداية حينما طالبت بضرورة كشف الحقيقة ومعاقبة الفاعلين.



المحدث باسم النيابة السعودية شلعان الشلعان

رئيس المخابرات، والمستشار في الديوان الملكي سعود القحطاني.

وأشار إلى أن تلك الأحكام في قضية خاشقجي غير قطعية وقابلة

أحكام وصلت بمجملها إلى 24 عاماً. كما أضاف أن المحكمة ردت طلبات تتعلق بـ 10 أشخاص، وحكمت بإطلاق سراحهم لعدم كفاية الأدلة ومن بينهم أحمد العسيري نائب

أعلنت النيابة العامة في السعودية أمس الاثنين، صدور أحكام بالقتل قصاصاً على 5 متهمين في قضية مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي.

وأوضح المتحدث باسم النيابة السعودية، شلعان الشلعان خلال مؤتمر صحفي أنه تمت محاكمة كل من ثبت تورطه في تلك القضية.

وأضاف أن المحكمة عقدت 9 جلسات في قضية خاشقجي وصدر الحكم في الجلسة العاشرة.

كما لفت إلى أن ممثلين من أسرة خاشقجي ومن تركيا حضروا جلسات القضية.

ولفت إلى أن التحقيقات أثبتت عدم وجود عداوة بين المداين وخاشقجي، فضلاً عن عدم وجود نية مسبقة.

وأوضح الشلعان أنه تم توجيه الاتهام إلى 11 موقوفاً، وجرى التحقيق معهم، والحكم على 5 بالإعدام وعلى 3 آخرين بالسجن في

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	1	3522

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ١٦ / ١ / ٢٠٢٠ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعويين رقمي ٢٠١٦/٢٧١ ، ٢٠١٧/٣٠٠ ببيع/٣، أولاً: في الدعوى رقم: ٢٧١ / ٢٠١٦ ببيع/٣ المرفوعة من: ١- محمد عصيري عبدالله معيوف الشمري ٢- أمل عصيري عبدالله معيوف الشمري ٣- فاطمة عصيري عبدالله معيوف الشمري ٤- فتحية عصيري عبدالله معيوف الشمري ٥- هنادي عصيري عبدالله معيوف الشمري ٦- أنيسة عصيري عبدالله معيوف الشمري ٧- مرحاب عصيري عبدالله معيوف الشمري ٨- سعد عصيري عبدالله معيوف الشمري ٩- صبري عصيري عبدالله معيوف الشمري ١٠- هلا عصيري عبدالله معيوف الشمري ١١- منصور عصيري عبدالله معيوف الشمري ١٢- الممثل القانوني لبنك الإئتمان الكويتي (التسليف والإدخار سابقاً) ثانياً: في الدعوى رقم: ٢٦ / ٢٠١٧ ببيع/٣ المرفوعة من: عبدالعزيز عبدالله مطلق المطيري فاطمة عصيري عبدالله الشمري سعد عصيري عبدالله الشمري منصور عصيري عبدالله الشمري هلا عصيري عبدالله الشمري فتحية عصيري عبدالله الشمري هنادي عصيري عبدالله الشمري

أولاً: أوصاف العقار:

- عقار الوثيقة رقم ١٩٩٧/٨٨٣ الكائن بالعارضية ق ١١ الشراخ الرابع جادة منزل ٩ قسيمة ٥١٢ من المخطط رقم م/٣٦٩٢٢ ومساحته ٢٣٣٠٠ م^٢

- العقار موضوع النزاع مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة والحدود للوثيقة رقم ١٩٩٧/٨٨٣ والمقدمة أمام الخبرة المؤرخة ٢٠١٧/٧/٤ والمؤرخة ١٩٩٧/٧/٥ ومساحة ٢٣٣٠٠ م^٢.

- العقار موضوع الحجز عبارة عن بيت حكومي يقع على شارع واحد ونافذ ويتكون من دورين، التكييف عبارة عن تكييف شبك ووحدات، التكبسية الخارجية حجر لون أحمر وأصفر، الدور الأرضي مكون من صالة وديوانية ومطبخ وغرفة وحمام، الدور الأول مكون من شقتين مكون من ٣ غرف وحمامين ومطبخ لكل شقة، السطح يوجد به غرفة خادمة وغرفة مخزن وحمام خدم

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قدره ١٨٦٣٠٠ د.ك ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الاقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه او بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد عقاؤه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: هان لم يودع من اعتمد عقاؤه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الاقل والا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على اساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة ايداع من اعتمد عقاؤه خمس الثمن على الاقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا اودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا اذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على اساس هذا الثمن.

سادساً: اذا لم يتم المزايدة الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للمزايدة بالعرض تعاد المزايدة فوراً على ذمته على اساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما يتقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات اجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ دينار واتعاب الحمامة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون ان تتحمل ادارة الكتاب بالحكمة الكلية أي مسئولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبية: ١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة ايام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمتأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل.

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨. المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-24	7	18226

الوفيات

● **إسماعيل عبدالله حسين القطان، 67 عاماً، (شييع)، رجال: الشعب، ديوان الكنادرة، تلفون: 99105999، نساء: القصور، ق7، ش40، م3، تلفون: 55554457.**

● **حصه أحمد محمد القطان، زوجة/عبدالرحمن محمد خوجه الكندري، 76 عاماً، (شييعت)، رجال: شمال غرب الصليبخات، ق1، ش118، م172، تلفون: 99629092، 97177072، نساء: كيفان، ق7، ش73، م13، تلفون: 99818771، 66477664.**

● **علي عيسى عبدالرحمن الحداد، 86 عاماً، (شييع)، رجال: ضاحية عبدالله السالم، ق1، ش19، م2، بجانب روضة صقر قريش، تلفون: 50002930، نساء: العدلية، ق3، ش39، م1، تلفون: 99848840.**

● **طاهره محمد حسن مهدي زاده، أرملة/أحمد سلطان علي، 79 عاماً، (شييعت)، حسينية البلوش، الجابرية، تلفون: 66050161، 97455250.**

● **محمد موسى إبراهيم الهلال، 85 عاماً، (شييع)، رجال: حسينية آل ياسين، المنصورية، تلفون: 99505505، نساء: قرطبة، ق2، ش4، ج5، م13، تلفون: 99660076.**

● **مبارك جاسم مبارك، 83 عاماً، (شييع)، رجال: بيان، ق13، الشارع الثالث، م14، تلفون: 99950106، 25390715، نساء: الفيحاء، ق8، ش84، م15، تلفون: 99515051، 99617158.**

● **عشوي حميد زيد العنزوي، 69 عاماً، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)، الفردوس، ق4، ش1، ج3، م31، تلفون: 51112605، 55882667.**

«إنا لله وإنا إليه راجعون»